بحث عن
فاعلية منظمات المجتمع المدني
وتأثيرها على الخدمات المقدمة للمسنين
٢٠٢١/ ٢٠٢٢ م

إعداد الدكتور

محمود جاد محمد الحسيني

دكتوراه التخطيط الاجتماعي

مقدمة:

يتفق المهتمون بأمور التنمية على أن التعاون ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية غير الربحية مع بعضها بعضاً هو شرط ضروري لإحداث التنمية الحقيقية' وفي أحيان كثيرة يعد دور هذه المؤسسات أو المنظمات الأهلية دوراً سباقاً وليس تكميلياً في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. حيث شهد العمل الاجتماعي التطوعي عدة تغيرات وتطورات في مفهومه ووسائله ومرتكزاته وذلك بفعل التغيرات التي تحدث في الاحتياجات الاجتماعية.

وإذا كان العمل التطوعي في الفكر الغربي ينطلق من جمعيات المجتمع المدني، فإنه من منظور الفكر الإسلامي ينبثق من عقيدة إيمانية راسخة (الحسنى)، إذ إن إسلامنا الحنيف سبق جميع المبادئ الوضعية في الدعوى للعمل التطوعي والخيري، ويمكن تعريف العمل الاجتماعي التطوعي بأنه مساهمة الأفراد والهيئات غير الرسمية في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال، ومن خصائص العمل الاجتماعي أن يقوم على تعاون الأفراد مع بعضهم بعضاً في سبيل تلبية احتياجات مجتمعهم، ذلك أن التطوع هو الجهد الذي تقوم به الهيئات غير الرسمية أو الفرد باختياره لتقديم خدمة للمجتمع دون توقع الحصول على أجر مادي مقابل هذا الجهد. وبشكل عام يمكن أن نصف المتطوع بأنه إنسان يؤمن بقضية معينة، واقعي ومتعايش مع ظروف مجتمعه، له القدرة على الاندماج والتفاعل مع أفراد مجتمعه، ومستعد لتقديم العون والمساعدة لرعاية وخدمة وتنمية المجتمع.

وعلى المستوى الوضعي نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني. تطوّر هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع، وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. وفي نهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه وألا يترك للحكومة إلا القليل. وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث عدّ كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي. وفي القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقاً من التمييز بين السياسة والهيمنة الأيديولوجية.

وتتكون منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية. ومن ثمَّ فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، وبشكل عام، كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأدبيات والتي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات العمل الخيري، المؤسسات غير الربحية، والمؤسسات التطوعية، ومؤسسات العمل التطوعي، وبالرغم من اختلاف منظمات المجتمع المدني في تسميتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها منظمات خاصة، وغير ربحية، ومستقلة، وتطوعية بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو دعمها.

ويتضمن هذا الفصل التطرق لدراسة فاعلية منظمات المجتمع المدني، ونشأة المفهوم عالمياً ومحلياً، ثم تفعيل الجمعيات الأهلية في المجتمعين العربي والمصري، وصولاً لأهم المشكلات التي تعوق حركته وسبل تجاوزها، ثم التطرق لمدخل التخطيط الاجتماعي في الجمعيات الأهلية، وذلك على النحو التالي...

أولا: ماهية المجتمع المدني:

ظهر مصطلح المجتمع المدني في قاموس البشرية قديما عند الرومان، ومن ثم اختفى ليعود بعد ذلك الى الظهور في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وربما يكون جون لوك، أول من استخدمه بعد الثورة الإنكليزية ١٦٨٨، في نصه المشهور (رسالة التسامح، ١٦٨٩)، ثم توالي على دراسته ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع، والساسة الغربيين مثل هوبز، وروسو وهيجل. وغيرهم، فكانت ولادته في ظل التحول الجذري الذي اجتاح أوروبا والانتقال من عصر الظلام الى عصر الدولة الحديثة والنظام الجديد. ثم عاد للظهور ثانية ليوافق بدايات التحول في أوروبا الشرقية، فأنطلق من بولونيا (١٩٨٢)، عندما طرحت نقابة التضامن نفسها باعتبارها أحد التنظيمات للمجتمع المدني .

يشير حسنين توفيق الى "المجتمع المدني" على أنه عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة .

ووسع سعد الدين إبراهيم لاحقاً مفهوم "المجتمع المدني" بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (وراثي) .

وترى أماني قنديل المجتمع المدني باعتباره "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الارثيه وغير الحكومية، التي ترعي الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الأثرية .

ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) الى المجتمع المدني بأنه "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف. وتضم مؤسسات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات العمالية والمعاهد والجامعات المهنية والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافة وكل منظمات القاعدة الشعبية والنوادي الاجتماعية وما الى ذلك من مؤسسات أو تجمعات. ومن أهم أركان المجتمع المدني الأساسية ينبغي التركيز على الفعل الإرادي الحر والطوعي، والتنظيم والاعتماد على الأخلاقيات والسلوك أو قبول الاختلاف بين الذات والآخر .

ويبدو أن هناك جدلاً قوياً بين الباحثين حول العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والتنظيمات التي تشكل كل واحد منها، فبينما يدافع برهان غليون مثلاً عن أطروحته التطابق بين المفهومين، وبالتالي مدلولاتها في المجتمعات العربية، نجد من يرفض ذلك مثل عزمي بشاره، الذي يميز بينهما باعتبارهما يشيران الى مستويين مختلفين من التطور

المجتمعي، لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءاً من المجتمع المدني، في سياق الوضع العربي الراهن.

وهكذا يتضح أن مفهوم المجتمع المدنى يستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الاثنية، كما يستبعد منه المؤسسات الحكومية ويبقى في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، وتكشف محاولة تأمل تعريفات المجتمع المدني عن وجود بعض العناصر المشتركة بينها، نذكر منها ما يلي :

١) يقوم المجتمع المدني على الرضا والاختيار من جانب الأفراد الداخلين فيه.
٢) يتضمن وجود جماعات ومنظمات ومؤسسات تتمايز عن الدولة.
٣) يقوم الانتماء إلى المجتمع المدني على أساس المساواة.
٤) يتمتع المجتمع المدني بقدر من الاستقلالية في مواجهة الدولة.

ورغم تباين وجهات النظر حول دلالات مفهوم المجتمع المدني وفقاً لاختلاف المرجعيات الفكرية والأيدلوجية. ومع ذلك، فهناك قدر كبير من الاتفاق على القواسم والخصائص المشتركة للمصطلحات الدالة على المجتمع المدني **وأهمها ما يلي:**

(المجتمع الأهلي، المنظمات غير الحكومية، القطاع الثالث، القطاع الجزئي، القطاع المستقل، القطاع المعفى من الضرائب، المنظمات التطوعية، القطاع غير الهادف للربح، وأخيراً منظمات التنمية المحلية).

ثانياً: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدنى.

(أ) الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

ارتبط مفهوم المجتمع المدني في نشأته وتطوره بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة كما عبر في ذاك الوقت عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلي الحرية وحاجته إلى الأمن والنظام. ونتيجة لهذا فقد مرا لمفهوم برحلة تبلور تمت فيها صياغته عبر مراحل تاريخية مختلفة التحولات بدء من القرن السابع عشر والثامن عشر في أوروبا حيث فرضته التحولات الاجتماعية في ذلك الوقت عندما ظهرت الحاجة إلى علاقة جديدة بين الشعب بعد انهيار المجتمع القديم (الإقطاعي) وظهور المجتمع الجديد (البرجوازي).

هذا وقد مر المفهوم بالمراحل التالية

- **مدرسة العقد الاجتماعي:**

ترى هذه المدرسة المجتمع المدني في مقابل المجتمع الطبيعي ويتطابق مع الدولة أو المجتمع السياسي الحديث ظهرت مدرسة العقد الاجتماعي واستخدمت لمقاومة مطالب الأمراء والملوك بالحكم المطلق والاستبداد برعاياهم في أواخر القرن السادس عشر، وقد حققت نظرية العقد الاجتماعي إحلال العلاقات المدنية محل العلاقات الطبيعية كما احتلت المكان الأول في تفكير الفلاسفة والمفكرين السياسيين خلال القرن السابع عشر وفي جزء من القرن الثامن عشر.

ومن رواد هذه المدرسة: –

١– توماس هوبز (١٥٨٨–١٦٧٩)

المجتمع المدني عند هوبز هو مجتمع السلطة المطلقة.

حيث يعتقد هوبز أن الجماعات السياسية تظهر إلي العالم كشئ اصطناعي عن طريق عقد اجتماعي يعتمد علي رغبة الأفراد في الأمن والسلام،ولما كانت الرغبة في المحافظة علي النفس هي الدافع الأساسي وراء التصرفات الإنسانية فإن الأفراد يتنازلون عما لديهم من حقوق وواجبات تحت ظروف الحالة الطبيعية ليكونوا الدولة، والمجتمع المدني في رأي هوبز هو المجتمع السياسي المظلم في الدولة وعندما يتعاقد الأفراد متنازلين عن كامل حريتهم ينشأ هذا الجسم الاصطناعي وهو الدولة ويمثله حاكم أو هيئة لها سلطة مطلقة تمثل كافة الحريات التي تم التنازل عنها مجتمعه ومتلاحقة في إرادة واحدة هي إرادة الحاكم صاحب السيادة.

٢- جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤)

يرى لوك أن المجتمع المدني هو المجتمع الضامن"الحقوق متساوية لكل الأفراد.قصد جون لوك بمفهوم المجتمع المدني ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل المجتمع الطبيعي لكن غياب السلطة القادرة علي الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق لذلك اتفق هؤلاء علي تكوين ذلك المجتمع ضمانا لتلك الحقوق ثم تخلوا عن حقهم في إدارة شئونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والتملك،والتزام أفراد المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق معهم أما إذا خرجت عليهم فإنها تفقد كل أسس طاعتهم لها ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها ويحلوا محلها سلطة أخري أكثر اتساقا في احترامها لحقوقهم.

٣- جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨)

يرى **جان جاك روسو** أن المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة. يري روسو أن الدخول إلي المجتمع المدني يأتي نتيجة عقد اجتماعي يتنازل فيه كل فرد عن حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره ولما كان كل فرد يتنازل عن جميع حقوقه الطبيعية فإن الشروط واحدة بالنسبة للجميع الذين تحقق بينهم المساواة ولذلك فإن التنازل عن الحقوق الطبيعية يجب أن يكون كاملا وشاملا بلا قيود لأن السيادة التي تنشأ في ظل المجتمع المدني نتيجة العقد الاجتماعي يكون لكل فرد فيها نصيب يساوي نصيب الفرد الأخر، ولهذا دعا روسو إلي فكرة الإرادة العامة، أي إرادة الأفراد في المجتمع ليعبر عن مفهوم سيادة الشعب،والإرادة العامة كما يراها روسو تعبر عن استقامة دائمة وتتجه إلي النفع العام لجميع أفراد المجتمع.

ويقُصد بالمجتمع المدني تبعا لهذه النظرية هو المجتمع المقابل للحالة الطبيعية أو الحالة الفطرية أو المجتمع الطبيعي الذي هو بالنسبة للبعض المجتمع الحيواني أو التقليدي أو مجتمع الحرية الأولي وهو بذلك يعني كل تجمع بشري خرج من حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا المعني فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسيا ويعبر عن كيان واحد لا تمايز فيه، يضم الدولة والمجتمع معاً.

- **المدرسة الهيجلية:**

تميز هذه المدرسة بين المجتمع المدني والدولة فمع بزوغ القرن السابع عشر دخلت أوروبا عصر التنوير المعروف بعصر النهضة بعد أن أغرقت السلطة الدينية والحكم الإقطاعي المجتمع الأوروبي في ظلام التخلف والجمود طوال العصور الوسطي حيث بدأ الانتقال من اقتصاد الإقطاع الزراعي إلي الصناعة وارتبطت الثورة الصناعية واختراع الآلة بحركة وهجرة السكان من الريف إلي المدن وانتقال العامل من المنزل أو الورشة إلي المصنع الكبير الذي يضم أعدادا كبيرة من العمال فأصبحت هناك طبقتان أحدهما تعمل لدي الأخرى التي تملك رأس المال ،وبدأ التعارض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع كذلك ارتبط هذا الوضع الاقتصادي الجديد بظهور حق الملكية الخاصة وهو ما دفع

كل مجموعة من الأفراد إلي تأسيس روابط واتحادات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة والمشتركة وأصبحت هذه الروابط تحظي بولاء وانتماء عدد كبير من الأفراد بغض النظر عما بينهم من اختلافات في روابط طبيعية كالقرابة، الدين، الجنس، اللون.

هذه التحولات فرضت قضايا وإشكاليات علي مفكري وفلاسفة القرن التاسع عشر في أوروبا وفي مقدمتهم الفيلسوف الألماني جورج فريدريك هيجل و الذي كان له مفهوما مختلفا للمجتمع المدني،فهو يُنكر الانسجام الذي تفترضه نظرية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني مؤكدا عجز الأخير عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه حيث تكون الدولة هي الإطار القوي القادر علي تحقيق هذه الغاية،لان المجتمع المدني في غياب الدولة هو مجتمع يسوده الفرقة والصراع والتمزق لتجسيده المصالح الخاصة للأفراد والمتعارضة في الكثير من الأحيان ولهذا لا يتحقق له الاستقرار والوحدة إلا في وجود الدولة ،وبذلك فالمجتمع المدني عند هيجل هو حلقة وسيطة ما بين العائلة من ناحية وبين الدولة من ناحية أخري .

فهو الأرضية التي تتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والمجتمعية بقصد الانتقال من المجتمع التقليدي القائم علي القرابة وروابط الدم إلي مجتمع المواطنة والولاء للدولة والخضوع لنظامها وأجهزتها الإدارية والاقتصادية أي المجتمع الحديث ،ولهذا فالمجتمع المدني يختلف عن العائلة في كونه ينفي العناصر التقليدية واضعا المصالح الخاصة أساساً للتبادل وإشباع الحاجات، وتختلف الدولة عن المجتمع المدني في كونها تعيد إنتاج العناصر التقليدية ولكن ليس كما هي وإنما كجماعة أخلاقية استوعبت في داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم، ومن ثم فالمجتمع المدني كمجال المبادرات الخاصة و المصالح الخاصة من منظور هيجل لا يطابق المجتمع السياسي أو الدولة بل يبقي المفهوم عنده مشروطا في وجوده وحركته بكثافة حضور الدولة ولا يجد خلاصة إلا بها.

- **المدرسة الماركسية:**

ترى هذه المدرسة أن (المجتمع المدني هو ميدان الصراع الطبقي المؤسس للدولة) .يعتبر كارل ماركس المفكر الذي وضع القواعد العلمية الثورية لتحقيق الاشتراكية والذي رأي أنه لايمكن تحقيق الاشتراكية عن طريق التدرج السلمي بل عن طريق الثورة ، ومن ثم فقد نظر ماركس إلي تاريخ التجمعات البشرية علي أنه تاريخ للصراع بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع إذ توجد في المجتمع طبقتان رئيسيتان تتصارعان هما طبقة البرجوازيين(أصحاب رؤوس الأموال والأعمال) وطبقة البروليتاريا(العمال)، ومن ثم فإن المجتمع المدني يعني وفقا لماركس وأفكاره الاشتراكية التفاعل المادي للأفراد في إطار مرحلة معينة من تطور القوي المادية ويحتضن هذا المجتمع كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة، وبعبارة أخري فإن المجتمع المدني هو فضاء الصراع بين الطبقات الاجتماعية أي ميدان الصراع الطبقي الذي يتم فيه المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات ومنه تخرج الدولة بسيطرة احدي هذه الطبقات علي مقدرات المجتمع ككل ، ولهذا فالمجتمع المدني لدي ماركس هو أوسع وأشمل من الدولة فهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات وهو الذي يؤدي إلي تلاشيها في نهاية الصراع .

- **غرامشي والمجتمع المدني:**

يرى غرا مشى أن(المجتمع المدنى هو الذى يمارس وظيفة الهيمنة الثقافية) لقد عاد المفهوم إلي ساحة التداول بعد فترة من الانقطاع حتى نهاية الحرب العالمية الأولي علي يد المفكر الإيطالي انطونيو غرامشي وذلك تأثرا بالتحولات الثورية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، وبدء ظهور الحركات الفاشية

والنازية واستيلائها علي مقاليد السلطة في ايطاليا وألمانيا، والسؤال الذي جعل غرامشي يستدعي مفهوم المجتمع المدني هو: ما هي الشروط الاجتماعية التي مكنت الطبقة العاملة من الاستيلاء علي السلطة في روسيا رغم خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن أوروبا ؟ وكيف يمكن تكوين جبهة مدنية واسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة المجتمع الفاشي الشمولي في ايطاليا وإقامة المجتمع الشيوعي التحرري؟

وارجع غرا مشي سبب النجاح إلي أن الدولة في روسيا كانت تمثل كل شئ مقابل هلامية وهشاشة وفقر المجتمع المدني بينما نجد أن الدولة في الغرب تتميز بتلاحمها مع المجتمع المدني ، ومن ثم فان الاستيلاء علي السلطة في الغرب يقتضي تطوير إستراتيجية جديدة مخالفة للإستراتيجية الثورية التي اعتنقها البلاشفة في ثورتهم في روسيا تقوم علي التعبئة الشاملة للمجتمع المدني أي السيطرة التدريجية والفكرية علي الأطر التي تنظم علاقاته اليومية كمقدمة للسيطرة السياسية المباشرة ، ومن هنا جاء تمييز غرا مشي بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي والدولة ،حيث يشترك الاثنان في عملية السيطرة علي المجتمع حيث يسعى المجتمع السياسي لتحقيق هذا الهدف عن طريق السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة ، أما المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ودور عبادة ومدارس .... فيقوم بدور السيطرة غير المباشرة من خلال الهيمنة الأيديولوجية الثقافية...بما يعني أن المجتمع المدني هو ميدان للهيمنة الثقافية ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنها خاصة مثل الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة.

والمجتمع المدني بحسب صياغاته الأولى، هو كل تجمع بشري خرج عن حالة الطبيعة (الفطرية) إلى حالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً، أو أن مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معاً

(ب) نشأة وتطور المجتمع المدني في مصر والوطن العربي:

شهد القرن التاسع عشر ميلاد العديد من الجمعيات والتنظيمات العربية التي تباينت أهدافها، حيث سار بعضها مساراً أدبياً وثقافياً بحتاً، وبعضها انتهج نهجاً سياسياً واضحاً ومع اختلاف مسارات تلك التنظيمات، فإنها تمكنت من تحقيق تطور ملموس في الفكر العربي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتعتبر منظمات المجتمع المدني في مصر من أقوى المنظمات في العالم العربي، حيث أن النشاط الأهلي في مجال الرعاية الاجتماعية قديماً، قدم المجتمع المصري، بمعنى أنه سبق التشريعات والقوانين المنظمة له.

- **نشأ المجتمع المدني في مصر وتطور ماراً بخمسة مراحل كما يلي:**

١- البذور الجينية للمجتمع المدني في القرن التاسع عشر وبناء الدولة الحديثة.

٢- التهيئة للانطلاق (١٩٠٠- ١٩٢٣)

٣- مرحلة النشأة الحقيقية (١٩٢٣- ١٩٥٢).

٤- مرحلة هيمنة الدولة وانكسار المجتمع المدني (١٩٥٢- ١٩٧٠).

٥- مرحلة إحياء المجتمع المدني (١٩٧٠- وحتى الآن)

(١) البذور الجينية للمجتمع المدني:

لقد ارتبطت نشأة المجتمع المدني في مصر بقيام الدولة الحديثة في عهد محمد علي (١٨٠٤ – ١٨٤٨م)، حيث ظهرت أول جمعية تطوعية بالمعنى الحديث في مصر (١٨٢١م)، على يد مجموعة من الجالية اليونانية بالإسكندرية

باسم "الجمعية الخيرية اليونانية" وبعد ذلك بحوالي أربعة عقود تتوالى إنشاء الجمعيات الثقافية مثل جمعية "معهد مصر" للبحث في تاريخ الحضارة المصرية (١٨٥٩م) و"جمعية المعارف" (١٨٦٨م)، والجمعية الجغرافية (١٨٧٥م)، ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية والقبطية وأهمها "الجمعية الخيرية الإسلامية" (١٨٧٨م) والتي شغل عبد الله النديم فيها منصب نائب رئيس الجمعية والتي كان من أهم مهامها بث الروح الوطنية بين المصريين، وجمعية "المساعي الخيرية القبطية" (١٨٨١م)، والتي اتجهت إلى بث روح التعاون بين المصريين ونبذ التعصب الديني، وجمعية التوفيق القبطية عام (١٨٩١م) .

(٢) مرحلة الانطلاق (١٩٠٠- ١٩٢٣):

امتدت المرحلة الثانية من نشأة المجتمع المدني من مطلع القرن العشرين حتى إعلان دستور ١٩٢٣، وتعتبر هذه المرحلة هي مرحلة التهيئة لانطلاق المجتمع المدني سواء من حيث الحجم أو من حيث الامتداد حيث شهدت تطوراً في الجمعيات سواء من حيث العدد أو النشاط وظهور العمل النسائي التطوعي ونشاط العمل النقابي مع حدوث طفرة في نمو الأحزاب.

وقد أدت الأحداث السياسية التي ارتبطت بهذه الفترة خاصة ثورة ١٩١٩ إلى تكوين أجندة مشتركة لاهتمام مؤسسات المجتمع المدني حيث كانت القضية الوطنية قاسماً مشتركاً لاهتمام الجمعيات الأهلية والجماعات المهنية والحركات الوطنية ولكن دون إغفال للقضايا الاجتماعية.

(٣) مرحلة النشأة الفعلية (١٩٢٣- ١٩٥٢)

بدأت هذه المرحلة الثالثة من تطور المجتمع المدني في عام ١٩٢٣ وانتهت مع أحداث ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وفي ظل الملكية الدستورية امتد العمل التطوعي إلى الطبقة الوسطي في مصر وظهرت تيارات سياسية مختلفة ومتنوعة أبرزها التيار الليبرالي والإسلامي وقد تناولت هذه التيارات مناقشة قضايا الانتماء والهوية الوطنية والمواطنة بالإضافة إلى أن هذه المرحلة قد شهدت وضع الإطار التشريعي المشجع على إنشاء الجمعيات وتأسس في هذه المرحلة أكثر من ألف جمعية بالإضافة إلى التواجد القوي للحركة الإسلامية (الشباب المسلمون، الإخوان المسلمون) فضلاً عن العديد من الروابط والنقابات المهنية وأبرزها نقابة الأطباء (١٩٤٠) ونقابة الصحفيين (١٩٤١) ونقابة المهندسين (١٩٤٦) وبالتإلى فإن هذه المرحلة قد شهدت نمواً وتطوراً كبيراً في مؤسسات المجتمع المدني كما شهدت استجابة من قبل الدولة لهذه الظاهرة التي أخذت في التنامي مما جعل الدولة تسارع بوضع تشريع قانوني يحدد وينظم عمل هذه الجمعيات.

جدول يوضح عدد الجمعيات التى تأسست فى الفترة من ١٩٠٠ وحتى ١٩٤٩

الفترة الزمنية	عدد الجمعيات التى تأسست فى كل مرحلة
قبل عام ١٩٠٠م	٦٥
١٩٠٠م – ١٩٢٤م	١٩٥
١٩٢٥م – ١٩٤٤م	٦٣٣
١٩٤٥م – ١٩٤٩م	٥٠٨

(٣) مرحلة هيمنة الدولة (١٩٥٢- ١٩٧٠) :

وشهدت مرحلة ما بعد ثورة ١٩٥٢م انكسار للمجتمع المدني حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي، حيث أُلغى دستور ١٩٢٣م، وألغيت معه التعددية الحزبية، وما تبقى من منظمات المجتمع المدني أصبح خاضع للسيطرة

الدولية، وقد تم حل الوقف الأهلي في عام ١٩٥٢م وبيعت أراضيه، مما أضعف مصادر التمويل لدى العمل الأهلي.

وقد تم فى هذه المرحلة عدد من الإجراءات المقيدة للمجتمع المدني في مصر:

١- حل الأحزاب السياسية في ١٦ يناير ١٩٥٣ وحل جماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٥٥.

٢- صدور قرار جمهوري رقم ٣٨٤ لعام ١٩٥٦ بحل جميع الجمعيات الأهلية مما أدي إلى الانخفاض الحاد في عدد الجمعيات الأهلية.

٣- تحولت معظم ممارسات النقابات المهنية إلى مساندة للنظام السياسي الحاكم.

٤- صدور قوانين لقمع المعارضين من أشهرها قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤(والذي ظل ساريا حتى عام (١٩٩٩) والذي قيد إنشاء منظمات المجتمع المدني وأعطي الدولة الحق في حل هذه المنظمات والتدخل في أنشطتها.

(٤) إحياء المجتمع وتطوره (١٩٧٠ وحتى الآن) :

ثم شهدت فترة ما بعد منتصف السبعينات مرحلة نمو أخرى لمنظمات المجتمع المدني في مصر، حيث تحول نظام الدولة من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وعادت التعددية الحزبية مرة أخرى، ونمت أحزاب أخرى جديدة، ولكن ظل نمو هذه المنظمات مقيداً إلى حد ما من جانب الدولة، ومع بداية الثمانينات وفي إطار نظام العولمة الجديد ظهرت منظمات رجال الأعمال ومنظمات حقوق الإنسان والتي لم يكن لها وجود قبل ذلك الوقت.

هذه الفترة كان هناك ترحيب بتدفق التمويل من الجهات المانحة التي توجه من خلال الحكومة إلى المشروعات التعليمية والبنية الأساسية وأنشطة الأعمال وهذا ما فتح الباب أمام ظهور المنظمات الحقوقية خاصة لتنمية أنشطة الأعمال وازدادت المطالبة بإصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أما في فترة الثمانينات فقد شهد نشاط المجتمع المدني دفعة قوية أدت إلى تضاعف عدد منظمات المجتمع المدني كرد فعل للفجوة التى أحدثها تراجع دور الدولة فى تقديم الخدمات والصعوبات المالية التى عانت منها ومع انتهاء القرن العشرين تم الاعتراف بالمجتمع المدني وتحديد هويته والمكونات التي تشكل بناءه وأصبح له دور في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأصبح للمجتمع المدني دور في المحافظة على نوعية حياة الطبقة الفقيرة ونوعية حياتهم وإشباع احتياجاتهم المختلفة في مختلف السياقات الاجتماعية.

ويشير التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي عام ٢٠٠٤ بأن المجتمع المدني المصري وحرية التنظيم مازالت مقيده بقانون الطوارئ ومجموعة من القوانين الاستثنائية، التي تعطي الفرصة للحكومة والأجهزة الأمنية في التحكم والسيطرة على النشاط المدني المصري. وينظر القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ المتعلق بالجمعيات والمؤسسات الخاصة والمعدل بالقانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢، عملية تأسيس منظمات المجتمع المدني ونشاطه في مصر. ولم تعدل الصيغة المعدلة من القانون القيود على نشاط المنظمات عبر الحكومة، بل في بعض البنود كان التعديل الى الأسوأ. وبالإضافة الى ذلك يحظر القانون على المنظمات غير الحكومية المشاركة في أي نشاط سياسي أو نقابي، ويضع القانون قيوداً على إدارات المنظمات غير الحكومية وعملياتها وشئونها المالية، ولا تستطيع أي جمعية مدنية ممارسة نشاطها إلا بعد أخذ موافقة السلطات عليه.

أما على صعيد البلدان العربية فنجد مثلاً، المملكة العربية السعودية في بداية توحيدها عرفت ما يمكن اعتباره نقطة البداية لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني السعودي، عندما بادر الملك عبد العزيز – رحمه الله – بعد دخوله الحجاز إلى تشكيل مجلس محلي استشاري للنظر فيما يخص المسائل المحلية، وكان يشكل عن طريق الانتخاب، كما

أصدر أوامره بتشكيل (مجلس الشورى العام) في عام ١٣٤٤هـ وكانت هذه أول تجربة انتخابية في المجتمع السعودي، وأيضاً وجود الكثير من أشكال العمل الأهلي التطوعي المتمثلة في الجمعيات الأهلية التي تهتم بالشأن الاجتماعي مثل كفالة الأيتام ومساعدة الأسر الفقيرة وجمع التبرعات وتوزيعها على المحتاجين ومن تلك المنظمات هيئة الإغاثة الإسلامية وجمعيات رعاية الأطفال المعاقين وجمعيات البر والإحسان، بالإضافة إلى ظهور جمعيات أخرى مؤخراً مثل جمعية أصدقاء المرضى، وجمعية أصدقاء المرور، وجمعية أصدقاء الدفاع المدني وأصدقاء البلدية وغيرها، وانتشار ما يسمى (الصالونات الثقافية، ظهور الجمعيات العلمية مثل الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، جمعية الاقتصاد السعودية والجمعية السعودية لطب العيون وأيضاً إنشاء بعض الجمعيات ذات الطابع المهني مثل جمعية المحاسبين السعوديين وجمعية المحامين السعوديين وغيرها، إضافة إلى قيام الغرف التجارية السعودية والتي تؤسس مجالس إدارتها بالانتخاب منذ فترة طويلة .

أما حركة المجتمع المدني في السودان فقد ظهرت جلية حينما قامت مجموعة من الأحزاب والاتحادات والنقابات المهنية والفصائل المسلحة بتكوين ما يسمى بالتجمع الوطني الديمقراطي ووقعت على ميثاقه في عام (١٩٨٩م) (١٣) حزب سياسي و(٥١) نقابة واتحاداً – أهمهم:

- الحزب الاتحادي الديمقراطي.
- الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.
- الحزب الشيوعي.
- المجلس العام للاتحادات النقابية.
- مؤتمر البجا.
- حزب البعث العربي الاشتراكي .

أما في المملكة الأردنية يعود تاريخ عمل منظمات المجتمع المدني إلى بداية نشأة الدولة الأردنية، وقد اتسم في البداية بطابع العمل الخيري والنجدة الاجتماعية، وقد صدر أول قانون معني بتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني في عام ١٩٣٦م وتوالت بعده القوانين، ومنها قانون الجمعيات الخيرية رقم ١٢ لسنة ١٩٥٦م ثم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥م إلى أن صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦م كقانون مؤقت ولازال ساري المفعول إلا أنه خضع لعدة تعديلات وكان أخرها التعديل بموجب القانون المعدل رقم (٢ لسنة ١٩٩٥م) ويسمى القانون المنظم لعمل منظمات المجتمع المدني في الأردن (قانون الهيئات والجمعيات الاجتماعية).

أما على الصعيد العراقي فقد تعرض المجتمع المدني إلى التعقيد في ظل النظام القديم والذي امتاز بسيطرة حزب البعث إلا إنه كان هناك بعض الحرية في مجال العمل الاجتماعي والتطوعي، وكانت أبرز المنظمات في البلاد هى الاتحاد العام للنقابات المهنية في العراق والذي تأسس بموجب قانون الاتحادات المهنية لعام ١٩٨٧م، واتحاد الصحافيين العراقيين واتحاد المعلمين، واتحاد العمال الفلسطينيين في العراق واتحاد الصناعات العراقي، أما فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي تنامى عدد منظمات المجتمع المدني وشهد عام (٢٠٠٣م) ظاهرة جديدة تمثلت في تجمع واشتراك بعض الجمعيات الأهلية ذات التوجه الواحد لتكوين شبكات مع بعضها .

وفي فلسطين أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المحلي، وحل هذا القانون محل قانون الجمعيات الخيرية العثماني وقانون الجمعيات الخيرية رقم ٣٣ لعام ١٩٦٦م وفي مايو ١٩٩٩م أقر

المجلس التشريعي الفلسطيني تعديلاً على القانون نقل بموجبه المسئولية عن إدارة المنظمات غير الحكومية من وزارة العدل إلى وزارة الداخلية ثم إنشاء وزارة المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٠م .

والملاحظ للوضع العراقي والفلسطيني يجد أن منظمات المجتمع المدني قد نشطت في فترة ما بعد الاحتلال، بيد أنها لا تقوم بدور فعال وقد يرجع هذا إلى ضعف الدولة نفسها أو غيابها في وجود الاحتلال وهذا ما يؤكد النظرية "الهيجلية" أن الدولة القوية تساند المجتمع المدني وأنهم كيانان يكمل كل منهم الآخر والعلاقة بينهم ليست علاقة تضاد أو تعارض.

وفى لبنان تنص المادة ١٣ من الدستور اللبناني حرية عقد الاجتماعات وحرية تأسيس الجمعيات والروابط في إطار القانون ومازال القانون الخاص الذي أصدرته السلطات العثمانية سنة (١٩٠٩م) هو القانون المستخدم لتنظيم عملية تأسيس الجمعيات الأهلية وكل ما يتطلبه هذا القانون قيام الجمعيات الأهلية بإبلاغ وزارة الداخلية بوجودها وبنظامها الداخلي .

أما على صعيد الحكومة الليبية فتمنح حق تأسيس الجمعيات والنقابات الأهلية والمؤسسات الرسمية بفعل قانون صدر سنة ١٩٧٢م، كما أسست الحكومة "اللجنة الليبية لحقوق الإنسان سنة (١٩٨٩م)، بينما في تونس ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية أكثر من ثلاث مرات في عهد الرئيس زين العابدين علي سنة (١٩٨٧م) إلى (٧٣٢١) منظمة أهلية، أما في المغرب يوجد ثلاث منظمات غير حكومية معترف بها رسمياً وهي:

- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.
- الرابطة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان .

أما في باقي "دول الخليج العربي" فيعود ظهور منظمات المجتمع المدني إلى بداية القرن العشرين وتحديداً إلى عام (١٩١٩م)، عندما أنشئ في البحرين النادي الأدبي ومن بعده أنشئ في الكويت عام (١٩٢٢م) نادي مماثل له.

يتضح أيضاً من تطور المجتمع المدني في الوطن العربي تداخل العديد من الإرادات المتضاربة لدى غالبية النظم العربية والي تتمحور بين الرغبة في زيادة درجة توظيف المجتمع المدني والخوف من تنامي دوره.

هذا بالإضافة إلى ملاحظة نمو مؤسسات جديدة في الآونة الأخيرة لم تكن موجودة في بلادنا العربية قبل عقد الثمانينات منها منظمات حقوق الإنسان، وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات سيدات الأعمال والحركات الحقوقية والنسائية، حيث أن النشاط المدني فيما مضى كان مقصوراً على بعض الأنشطة التقليدية كالعمل الأهلي والمنتديات الثقافية والحركات النقابية والأنشطة الحزبية من هذه الأنشطة التقليدية لمجتمع المدني.

واستناداً إلى الاستخلاص لما سبق الإشارة إليه حول مفهوم المجتمع المدني، تنظر الدراسة الحالية إلى المجتمع المدني باعتباره تلك التنظيمات الاجتماعية التطوعية التي ينظم إليها الفرد باختياره والتي تتمثل في الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية، والأحزاب السياسية، وما شابهها من التنظيمات التطوعية، فهي التنظيمات التي تتوسط العلاقة بين التنظيمات الرسمية للدولة والتنظيمات الارثية التي يوجد بها الفرد بحكم نشأته وستتناول الدراسة الحالية مفهوم المجتمع المدني بالتركيز على المنظمات غير الحكومية أو التنظيمات الأهلية المعنية بحقوق المرأة الاجتماعية والسياسية .

ثالثاً: مقومات المجتمع المدنى

١) تزايد الدلالات والمؤشرات الدافعة لتقديم المجتمع المدني العربي كمحدد لعملية التطور الديمقراطي، وكسبيل لإعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع.

٢) تنامي دور المجتمع المدني كطرف فاعل وآلية للإصلاح والتمكين السياسي، لاسيما المرأة.

٣) اتساع أجندة المجتمع لتشمل تنمية الوعي الحقوقي بعملية التنمية والارتقاء بمستوي التنمية البشرية بالاستناد على الممارسة الديمقراطية في إدارة الموارد المختلفة للدولة.

رابعاً: أركان المجتمع المدني

تتمثل أركان المجتمع المدني فيما يلى: -

١- **الركن التنظيمي المؤسسي:** حيث يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المؤسسات والتنظيمات مثل الأحزاب السياسية خارج السلطة، الجمعيات الأهلية، النقابات المهنية والاتحادات والروابط والجمعيات، النوادي الثقافية، الاجتماعية والرياضية، المراكز البحثية غير الحكومية وغيرها.

٢- **الفعل الإرادي الحر:** حيث أن مؤسسات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم وينضمون إليها طواعية وبالتالي فهي تختلف عن التكوينات والجماعات الإرثية التي ينضم إليها الفرد استنادا إلى معايير قرابية أو عرقية أو دينية وكما تختلف عن التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تجسد سلطة الدولة والتي تفرض سياستها على كل من يولدون ويعيشون على إقليمها دون قبول مسبق منهم.

٣- **الاستقلالية عن الدولة:** وهذا لا يعني انفصال تنظيمات المجتمع المدني عن الدولة ولكن يعني استقلاليتها في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية وتمتعها بهامش من حرية الحركة لا تتدخل فيها الدولة علي نحو ترتضيه هذه التنظيمات

٤- **إطار قيمي أخلاقي:** يتضمن مجموعة من القيم التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني، سواء في إدارة العلاقات فيما بينها أو في علاقتها مع الدولة ومنها قيم (التسامح السياسي والفكري، القبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح).

خامسا: دراسة فاعلية منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع:

كثيراً من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابياً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، ولاسيما أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح. كما أن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيراً، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها. ولذلك حاولت مختلف دول العالم سنَّ تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشطة وقوية وفعالة. وسيتم تناول دور منظمات المجتمع المدني في التنمية في هذه الدراسة من ثلاثة جوانب رئيسية هي الجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، وستندرج النواحي الثقافية والصحية والبيئية وغيرها في الجوانب التنموية الأخرى، كما يلي:

دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية: يتضح هذا الدور كما يلي:

أ) **حرية التجمع:** فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المنظمات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي لها معنى مما يتيح حرية التعبير، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص منفرد لا يمثل صوته أهمية أو قوة في مواجهة سلطة قوية .

ب) **التعددية والتسامح:** إن للأفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، ولذلك فإن وجود منظمات مجتمع مدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهم التجمع وفقاً لاهتماماتهم وميولهم بصرف النظر عن الفوارق القائمة بينهم.

ج) **الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون:** إن وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعد من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون، فقيام المؤسسات الدينية مثلاً بدورها من حيث إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها مما يؤدي دوراً مهماً في تخفيض معدلات الجريمة لما ينعكس على استقرار المجتمع.

ح) **تنفيذ برامج متكاملة:** في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية كافة مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرنمج مساعدات المرضى، وتقديم قروض ومنح للراغبين بالزواج، ومساعدة أسر السجناء والمعوقين وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب وتأمين وجبات طعام للفقراء وما إلى ذلك.

دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية: ويتضح هذا الدور من خلال ما يلي:

أ) تسهم هذه المنظمات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مستقر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل.

ب) الكفاءة: إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة.

ج) تعد كثير من أعمال الخير التي تؤدي إلى تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء كالزكاة والصدقات مثلاً بمنزلة عملية لإعادة توزيع الدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع يعمل على تخفيف الفجوة بين الطبقات، وتحويل لجزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخاراً إلى الفئات الأكثر استهلاكاً، كما تعد كثير من أعمال الخير كالزكاة مثلاً بمنزلة حافز مباشر يدفع الأغنياء لاستثمار أموالهم وعدم تركها دون عوائد. إن استثمار هذه الأموال يعني تشغيلها وعدم تعطيلها، ومن ثم محاولة زيادتها بنسب تفوق نسبة الزكاة حتى لا تتآكل من ناحية، ولكي يسعى الفرد إلى تعظيم عوائد أمواله من ناحية أخرى.

ح) المصروفات السنوية لهذه المنظمات لها أثر مباشر في الاقتصاد ينتج من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المصانع، وأثر غير مباشر ينتج من خلال زيادة طلب هذه المصانع على إنتاج مصانع أخرى ترتبط مع المصانع الأولى بروابط خلفية وهكذا تستمر الحلقة. وهناك أيضاً الأثر المستحث الناتج عن استهلاك أو طلب العاملين في منظمات المجتمع المدني على السلع والخدمات في السوق، وتؤكد الدراسات وجود علاقة موجبة وارتباطاً وثيقاً بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما وبين حجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد .

دور منظمات المجتمع المدني في مجالات تنموية أخرى :

حيث يمكن تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية البيئة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها، فضلاً عن برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات، كما تسهم منظمات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية

واجتماعية وثقافية متنوعة، مع تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسيما في المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإيجابية.

وفي مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، تسهم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في متابعة قضايا المعتقلين والسجناء السياسيين وعمليات الاحتجاز السرية وعمليات نقل المعتقلين التي تمارسها بعض الدول المتقدمة، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة أو الاستفادة من هذه الاقتراحات عند صياغة القوانين، وبشكل عام فإن العمل التطوعي يؤدي إلى راحة النفس والضمير وينمي الشعور بالاعتزاز والفخر والثقة بالنفس عند من يتطوع، إذ أن التطوع يقوي عند الأفراد الرغبة بالحياة ويفعمهم بالأمل والثقة بالمستقبل حتى أنه يمكن استخدام العمل التطوعي لمعالجة الأفراد المصابين.

سادسا: نشأة وتطور الجمعيات الأهلية عالمياً ومحلياً:

والواقع أن الحديث عن المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية يثير عدة التباسات في التعريف، هي موضع نقاش حاد بين المثقفين خاصة المثقفين العرب، فمنهم من يزج بالأحزاب السياسية ضمن تلك المنظومة، ومنهم من يضع تحت لوائها مراكز الفكر الممولة إما من الحكومة أو من جهات خارجية؛ والبعض الآخر يدرج المجتمع المدني تحت لواء القوى المعارضة للنظام الحاكم. والالتباس في بعض الأحوال ناجم عن رواسب الأفكار الدخيلة، والاختلاط بين التعريفات المستوردة وفق مصادر استيرادها.

والنظم الشمولية، مثل النظم الشيوعية وبعض النظم الاشتراكية تتبنى مبدأ أن كل الشؤون الاجتماعية بما في ذلك المبادرات التطوعية تخضع للحكومة المركزية. كما تعتبر أن أي منظمات خارجة عن هذا المفهوم هي مناهضة للنظام الشمولي ومناوئة للدولة.

وبمراجعة تطور دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والعمل التطوعي في مجالات الحياة المختلفة في الوقت الحاضر، سواء على المستوى الوطني أو العالمي، وخاصة في العالم العربي يمكن القول بأن هناك بعض المجتمعات المحرومة من الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني سواء في تكوين المنظمات الأهلية أو غير الحكومية أو في الأعمال التطوعية، وكان ذلك من تداعيات موجة الحركات الوطنية التي جرفت غالبية الدول العربية في منتصف القرن العشرين.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة طفرة عارمة من الاهتمام المتزايد على المستوى العالمي في المجال الفسيح لأنشطة المؤسسات الاجتماعية التي تعمل خارج محدودية السوق التنافسي الساعي جاهداً إلى الربح بأي ثمن، وبيروقراطية الحكومة المنشغلة بالشؤون الإدارية اليومية والمصالح المتشعبة للدولة. تلك المؤسسات التي تحمل لافتات متباينة من لا ربحية، وتطوعية، ومجتمع مدني.

والمجتمع المدني يشير إلى شمولية المنظمات التطوعية المدنية والاجتماعية والمؤسسات التي تكون قاعدة المجتمع الفعال على نقيض منشآت الدولة التي تدعمها القوة – بصرف النظر عن النظام السياسي الذي تقوم عليه الدولة، ويرجع التعبير إلى الفيلسوف الألماني "**هيجل**" الذي استخدمه في كتاباته عن عناصر فلسفة اليمين، حيث اعتبر أن المجتمع المدني هو مسرح الصراع بين علاقات ما تصوره "هيجل" على أنه طرفي نقيض: المجتمع الكبير للدولة والمجتمع المجهري للعائلة.

وفي الواقع أن هناك العديد من التعريفات للمجتمع المدني، من بينها تعريف عملي لمركز المجتمع المدني لمدرسة **لندن للاقتصاد:** يشير المجتمع المدني إلى مسرح للعمل الجماعي التلقائي حول مصالح وأهداف وقيم مشتركة. نظرياً، أوجه المجتمع المدني المؤسساتية متباينة تماماً عن أوجه الدولة والعائلة والسوق، إلا أن هذا التباين مختلف في واقع الحال.

كما ترجع جذور الرابطة بين المجتمع المدني والديمقراطية إلى الكتابات الليبرالية في القرن التاسع عشر، لكن الفكرة نشطت في القرن العشرين حيث أكدت الدراسات النظرية على أن دور المجتمع المدني في النظام الديموقراطي دور حيوي، حيث أن العنصر السياسي في منظمات المجتمع المدني يفسح المجال إلى وعي أفضل، ومواطنة أكثر دراية، وفي الجانب الآخر هناك من يشكك في ديموقراطية المجتمع المدني، حيث أن اللاعبين في المجتمع المدني يحظون بسلطة سياسية كبيرة دون أن ينتخبهم أحد أو يعينهم أحد.

كما بدأ استخدام تعبير منظمة غير حكومية مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، حيث نصت لائحة الهيئة على الدور الاستشاري لمنظمات غير حكومية وغير منتمية لأي من الدول الأعضاء. كما تم تعريف المنظمة العالمية غير الحكومية على أنها "منظمة عالمية لم تنشأ وفق معاهدة دولية".

ولقد أعطت حركة العولمة في القرن العشرين أهمية كبرى للمنظمات غير الحكومية، حيث أن الكثير من القضايا القائمة يصعب حلها على نطاق وطني فقط، ثم إن المعاهدات الدولية مثل تلك التي تمخضت عنها منظمة التجارة العالمية ينظر إليها على أنها تركز على مصالح المؤسسات الرأسمالية، ولهذا كان في إنشاء المنظمات غير الحكومية محاولة للتوازن حيث ركزت المنظمات على القضايا الإنسانية والتنمية المستدامة.

ومنذ قديم الزمان لجأت غالبية المجتمع الصغيرة المستقرة حول العالم إلى الأعمال التطوعية كوسيلة تعاونية لمواجهة ما قد يطرأ عليها من ملمات أو كوارث وللدفاع عن كيانها، مثل إطفاء الحريق أو الإسعافات الأولية أو الحد من أعمال السرقة والعمل على استتباب الأمن في مناطق الجوار، وللأعمال التطوعية في المجتمع تأثير إيجابي على غالبية الناس حيث يتضمن ستة أوجه من النفع الشخصي للمتطوع: السعادة، والرضى بالحياة، والثقة بالنفس، والشعور بالتحكم في الحياة، والصحة البدنية، والخلو من الهم والحزن.

كما أن هناك عقيدة شائعة هي أن الأعمال التطوعية تؤثر تأثيراً إيجابياً على حالة كبار السن، وقد أجريت دراسات عن دور الأعمال التطوعية في تحسين صحة كبار السن النفسية والبدنية؛ وعما إذا كانت الفوائد العائدة على كبار السن من الأعمال التطوعية تختلف عما يجنيه صغار السن من فوائد عند القيام بالأعمال التطوعية، حيث نجم عن الدراسات أن كبار السن يكتسبون نصيباً أوفر من السكينة والرضى بالحياة بمرور الوقت كنتيجة للساعات التي يقضونها في الأعمال التطوعية مقارنة بصغار السن، كما أن كبار السن الذين يقومون بأعمال تطوعية يحسون بتغير إيجابي في صحتهم أكثر مما يحس به صغار السن. ربما يكون لاختلاف طبيعة الأعمال التطوعية التي يقوم بها كبار السن وصغار السن تأثير على اختلاف درجة التأثير على كل منهما، غير أنه من الأرجح أن الاختلاف ناجم عن التباين في مضمون الظروف والملابسات التي يتطوع فيها الكبار والصغار وكذلك معنى التطوع لدى الفئتين. وربما يكون لزاماً على الباحث في هذا المجال أن يأخذ في عين الاعتبار درجة الالتزام عند التطوع دون التوقف عند دور المتطوع .

ومن الجدير بالذكر أن الفلاسفة اليونانيين، وفي مقدمتهم أرسطو هم أول من استخدم تعبير المجتمع المدني في أدبياتهم. ففي كتابه «السياسة» ناقش دور المجتمع في أثينا على صناعة القرار. لكن أرسطو، كان ينطلق من واقع

موضوعي وموقف تاريخي، جعله يقسم المجتمع الأثيني إلى عدة شرائح، ويقصر تعريف المجتمع المدني على شريحة واحدة فقط من ذلك المجتمع، هي طبقة الأشراف والنبلاء، أما النساء والعبيد وما أطلق عليهم بالبرابرة فهم لا يحوزون على ذات الأهلية التي يملكها النبلاء والأشراف.

وقد بنيت أوروبا في العصور الوسطى على نظام اجتماعي قائم على التدرج الهرمي، ويستند إلى مبدأ توزيع الأرض بالتمييز الواضح بين ملاك الأراضي وبين العاملين فيها،ويربط إطار عمل النظام القديم (العقائدي – السلطة) بالقداسة سواء كانت سلطة دينية أو سلطة سياسية أو سلطة مطلقة؛ فمبدأ الحق الإلهي الذي كان يتمتع به الملوك لم يكن إلا نتاجاً لذلك النظام القديم، إلا أن بنية النظام القديم الاجتماعية، بدأت تنهار وتتحطم مع اندلاع الثورات الإنجليزية والهولندية والفرنسية التي شهدت سقوط طبقة النبلاء، وباتت السلطة الدينية المسيحية نفسها موضع نظر لتنامي اللامساواة في المراتب التي تتضمنها، ومع القرن الثامن عشر، أصبحت البرجوازيات الرأسمالية الأوروبية الصاعدة ضرورة لأداء مجتمعات ما بعد الثورة التي بدأت تستقل بنفسها تدريجياً عن الكهنوت وطبقة النبلاء.

ولقد ترافق تشكل البرجوازية الأوروبية مع الانتشار الواسع لقيم هذه الطبقة الجديدة ومعتقداتها. وبالفعل، فقد شكل التنوير والمذهب العقلي والتطورات العلمية مفاهيم جديدة، وخلال تلك الثورات الاجتماعية الكبرى، تطور مفهوم المجتمع المدني ليشمل شرائح أوسع، ولكنه أبقى على نظام العبودية، ولم يتم تجاوزه إلا مؤخراً، بعد معركة تحرير العبيد التي قادها أبراهام لينكولن في أمريكا الشمالية.

وتم تحديد العقد الاجتماعي بأنه اتفاق إرادي فيما بين طرفين على احترام سلسلة من المبادئ. وهذا العقد الاجتماعي يحمي أيضاً حقوق كل فرد ويحدد واجباته. وبهذا أصبح مفهوم العقد الاجتماعي المبدأ الأساس في نشوء المجتمع المدني، وواقع العقد الاجتماعي ينفي العبودية والإذعان، ذلك لأن هدفه يكمن في حماية الأفراد والملكية الخاصة؛ كما يؤدي العقد الاجتماعي إلى إلغاء الحكم المطلق الذي يتناقض وروح المجتمع المدني القائم هو نفسه على مبدأ الإرادة الحرة

بعدها تأسست الإيديولوجيتان الليبرالية والماركسية ضمن إسهامات عصر التنوير، التي حددت مفاهيم الملكية الخاصة والمواطنة والديمقراطية، بحيث كونت حجر الزاوية في فهم المجتمع المدني. والتقت هاتان المدرستان على نقطتين رئيسيتين في فهم تأثيرات الثورة الصناعية، هما الدولة والمجتمع الصناعي. فالدولة تشكل جهازاً إدارياً مفرغاً من المشاعر، قائماً على بنى هرمية وقوانين صارمة تتمثل في البيروقراطية، والجيش مؤسسة مستقلة تتطور بالتوازي مع المجتمع المدني. كما أن قيام الدولة الحديثة يستلزم أيضاً الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. أما المجتمع الصناعي فيتميز بالفصل الواضح بين المجال الوراثي/العائلي والمجال الاحترافي .ويعرف هذا المجتمع، بالقدر نفسه، بتقسيمه الواضح للعمل تتطلب بالتالي، انتهاج سلوك عقلاني من ناحية، وإيجاد طبقة العمال من ناحية أخرى.

وفي حين أن الإيديولوجيتين تتفقان على تحديد مشترك لبنية الدولة والمجتمع الرأسمالية الحديثة، إلا أنهما تفترقان بامتياز فيما يتعلق بالدور المتعين لكل عنصر مكون من عناصر الدولة الحديثة والمجتمع والروابط الاجتماعية والقانونية التي تحكم ديناميكتها، ذلك أن مفهوم الفكر الليبرالي عن الملكية الخاصة هو أنها مصلحة ينبغي حمايتها، فالملكية الخاصة تعتبر مصدر أمن وازدهار، وحمايتها واجب من واجبات الدولة.

بالمقابل فإن الإيديولوجية الماركسية ترى الدولة على أنها انعكاساً لإيديولوجية الطبقة السائدة من حيث الحكم والسيطرة؛ فالدولة حامية لمصالح الطبقة المهيمنة على وسائل الإنتاج. والدولة المثالية هي دولة البروليتاريا الماركسية اللينينية، وتكمن نقاط الخلاف بين الفكرين الليبرالي والماركسي في دور الدولة، فالليبرالية تعرف المجتمع المدني بأنه المجال الحاجز بين المجال الخاص (العائلة) وبين المجال العام (الدولة)، والماركسية ترى في المجتمع المدني حقل نزاع اجتماعي – اقتصادي. حيث تستغل الطبقة الحاكمة الطبقة العاملة بقوة الأيديولوجيا التي تكون أساس الدولة الرأسمالية.

وهناك من يضع المجتمع المدني على مستوى البنية الفوقية بالتوازي مع المجتمع السياسي للأحزاب السياسية أو الدولة؛ حيث يصبح المجتمع المدني ذو وظيفة مهيمنة .وفي حين أنه يمارس سيطرة غير مباشرة، يمارس المجتمع السياسي، وظيفة السيطرة المباشرة أو القيادة المعبر عنها في دور الدولة والقضاء. وبحسب هذا التأويل، يعمل المجتمع المدني الراهن على تحقيق مصالح البرجوازية الرأسمالية الحاكمة من خلال جمعياته التطوعية النخبية..

ولقد تطور مفهوم المجتمع المدني مع البرجوازية الأوروبية التي استفادت من التغيرات الحادثة في صيغ الإنتاج المنبثقة مع صعود الرأسمالية ونشوء الدول الأوروبية التي نشأت على قاعدة التعارض الأساسي مع النظام الديني، حيث أصبح المجتمع المدني اتحاداً حراً بين أناس أحرار بعيداً عن سيطرة الثيوقراطية والكنيسة. كما حدد التعليم الماركسي المجتمع المدني باعتباره تعبيراً عن اضطهاد الطبقة العاملة.

ومن هنا فإن المجتمع المدني المتعارف عليه دولياً جاء كنتيجة طبيعية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي خبرتها وعايشتها منظومة المجتمعات الأوروبية خلال قيام الثورتين الصناعية والسياسية الفكرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد اعترت السياق الاجتماعي الأوروبي؛ منظومة وقيماً وممارسات، وسلسلة من التغيرات المتسارعة والهائلة الحجم والتأثير على صعيدي الفكر والممارسة، بلورت تلك الرغبة الحثيثة في الجهر بتحقيق قطيعة واقعية مع أزمنة القرون الوسطية والتخلص من أوابدها وترسباتها الإقطاعية المتخلفة، والانتقال تالياً إلى تأسيس وإنشاء منظومة جديدة، تتأسس على العقل بمفهومه الكلي المفارق للمفاهيم السائدة، والعقلانية بوصفها ممارسة وفعالية، قبل كونها مبدأ لا يجوز التخلي أو التغاضي عنه.

وهناك سؤال هام ملح في حاجة إلى جواب، وهو هل أدوار مؤسسات المجتمع المدني هي دائماً إيجابية، وتصب في خدمة التطور والتنمية؟ أم أن الأمر يحتمل مجموعة مغايرة من الأجوبة؟ والجواب يحتمل كثيراً من التفسير والتأويل، وهو أيضاً رهن لشروط موضوعية، ومنوط أيضاً بطبيعة الدور الذي تمارسه هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن أن نختزل دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدة فئات، تشكل مجتمعة قوة الضغط على صانع القرار، ولها دورها الذي لا يستهان به في الوصول إلى سدة الحكم، إن النقطة الجديرة بالتسجيل هنا هي أنه في ظل سيادة مؤسسات المجتمع المدني، فإن من المتوقع أن تتحلق كل شريحة اجتماعية حول بعضها البعض، سواء تكونت على أساس طبقي أو حرفي أو ديني أو إثني. والمهمة الأساسية لهذه الشريحة هي الدفاع عن حقوق منتسبيها، وليس عن المجتمع بأسره.

ولقد طرح تبني المجتمع المدني في الخطاب الفكري العربي أسئلة حول دور البنى التقليدية (العشائر، والقبائل، المنظمات الدينية، والعرقيات، إلخ) في تشكيل المجتمع المدني. ولقد تطور النقاش في صدد المجتمع المدني العربي إلى **وضع رؤيتين رئيستين** فيما يتعلق بالبنى الاجتماعية التقليدية: **ترى الرؤية الأولى** في البنى التقليدية عقبة في وجه بناء المجتمع المدني؛ وهذا يعود إلى طابعها المفترض المتناقض مع الدولة، فالبنى التقليدية تعتبر رجعية ومعوقة للمساواة

الاجتماعية وتقف حجر عثرة في طريق بنى الدولة التي تعامل جميع المواطنين بالتساوي. وفي حين أن البنى التقليدية تسبق بناء المجتمع المدني فهي تشكل عقبة في وجهها.

فهذه الرؤية تعتبر البنى التقليدية عضواً في المجتمع المدني بشرط وحيد يقوم على تبني قيم المجتمع المدني بالتسامح والمشاركة، ومع أن هذه الرؤية تعبر عن العديد من التيارات المعادية للعولمة في العالم العربي، إلا أنها تظل هامشية. فالواقع أنه في الوقت الذي يتحدى فيه عدد من المفكرين العولمة بطابعها الليبرالي من حيث توسعها الرأسمالي، تظل وسائل التحدي جزءً لا يتجزأ من المجتمع المدني ومن مكتسبات العولمة.

سابعا: الجمعيات الأهلية العربية :

تشير تجارب الدول المختلفة إلى أهمية الاعتماد على المنظمات التطوعية كشريك استراتيجي لدعم سياسات الإصلاح بالمجتمع فالتطوير المستقبلي يتطلب تفعيل الممارسات التعاونية والأنشطة التطوعية في ضوء السياسات الحكومية. ولقد أصبح العمل التطوعي في عالمنا المعاصر منهجاً يتطلب قدرات ومهارات يتعين على المتطوعين اكتسابها والإلمام بتطبيقاتها العملية، فالعمل التطوعي هو استجابة لنداء الواجب والضمير ويأتي في مقدمة أولويات جهود التنمية، حيث أن أدبيات التنمية الحديثة تصف المشاركة الاجتماعية بأنها رأس مال الحكومات الذي تستند إليه لمواكبة الطموحات وتحقيق الإصلاحات والإنجازات.

والعمل الخيري التطوعي في المجتمعات المعاصرة يتم من خلال أساليب أو آليات ذات طابع مؤسسي، وذلك من خلال مؤسسات ووفق أولويات وجدول زمني ومواءمة بين الموارد والاحتياجات، ومن أبرز هذه المؤسسات هي منظمات المجتمع المدني بشقيها التنموي والدفاعي، فهي تعبر عن الشكل المعاصر للعمل الخيري التطوعي وتنمية الموارد.

وتعتبر الجمعيات الخيرية التطوعية من المكونات الأساسية في سوق الرعاية الاجتماعية، ففي إطار النسق العام للمجتمع يمكن تصور وجود نسق فرعي لسوق الرعاية الاجتماعية يهدف أساسا إلي توفير فرص اقتصادية واجتماعية للمواطنين، ثم يلي ذلك مسئولية الدولة، فالأجهزة غير الحكومية .

ويرجع الباحثون بالأصول الأولى لتنظيم المجتمع في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث تولدت الحاجة إليه في نطاق الجهود الخيرية والتطوعية التي بذلتها الفئات الاجتماعية المختلفة من الأثرياء والمثقفين للإصلاح الاجتماعي لمواجهة المشكلات التي ترتبت على الثورة الصناعية وظهور أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة أدت إلى ظهور عدد من الأجهزة للقيام بوظائف تبين أنها تنتمي في النهاية إلي الطريقة المتميزة التي صارت تعرف اليوم بطريقة تنظيم المجتمع، كما تمثل الجمعيات الخيرية التطوعية مجالاً خصباً لتعليم الخدمة الاجتماعية " تعليماً بالممارسة " ومن ثم العمل على تدريب المتطوعين وتثقيفهم وتنظيمهم مما يساهم في تفعيل دور هذه الجمعيات وتحقيق أهدافها(. فالمتطوع يحتاج إلى تدريب وتوجيه وصقل للخبرات ولن يتأتى هذا إلا من جانب المهنيين والمتخصصين، ويعمل الأخصائي الاجتماعي على تقديم المشورة المهنية وتقييم البرامج المقدمة ووضع تصور جديد " اقتراح برنامج أو وضع خطة " يتم من خلالها تحقيق الأهداف وتطوير العمل.

خاتمة:

تناول هذا الفصل الجذور التاريخية للمجتمع المدني كما عرض لبعض مقومات المجتمع المدني كما عرض التطور التاريخي للجمعيات الاهلية عالميا ومحليا وفي مجتمعنا المصري حيث تشكل الجمعيات الاهلية حلقة وصل بين

الدولة والمجتمع في تقديم الخدمات مروا بالدور الذ تلعبه الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة لتحقيق اهداف الجمعيات الاهلية.

المراجع

١) دعاء حمدي سقف الحيط، "المعوقات التي تحد من أداء المؤسسات النسوية الإسلامية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "المؤسسات النسوية الإسلامية: تقييم التجربة وتحسين الأداء"، نظمته جمعية الهدى النسائية/محافظة رام الله والبيرة، فلسطين، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٦.

٢) حسنين توفيق: بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥، ص:(٤٠).

٣) حسنين توفيق: بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في اوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ص:(٦٩-٧٠).

٤) سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دار الامين للنشر،١٩٩٥، ص:(٧٢).

٥) أماني قنديل: عملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨١-١٩٩٣)، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر، ١٩٩٥، ص:(١١٩).

٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا): دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٠م، ص ص (٧٤-٧٧).

٧) العياش عنصر: المجتمع المدني.. المفهوم والواقع (الجزائر نموذجاً)، في رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد (٢٢)، القاهرة، ٢٠٠١، ص:(٤٦).

٨) طلعت مصطفى السروجي: السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية، ط١ ، القاهرة، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤، ص:(١٢١).

٩) علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني "قراءة أولية"، مركز المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص:(١٩).

١٠) سعيد بن سعيد العلوي: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث في"المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية "، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص :(٤٩).

١١) علي عبد الصادق: مرجع سبق ذكره، ص ص:(٢٣- ٢٤).

١٢) فرانك آدلوف، ترجمة عبد السلام حيدر: المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، ٢٠٠٨، ص:(٣٤).

١٣) عبد الله حنا: المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة الحديثة، دمشق، دار المندي للثقافة والنشر، ٢٠٠٢، ص :(١٢).

١٤) علي عبد الصادق: مرجع سبق ذكره، ص ص:(٢٧٠- ٢٨).

١٥) أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (سلسلة أطروحات الدكتوراه، رقم ٣٧)، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، ص:(٢٠).

١٦) أيمن السيد عبد الوهاب: دور المجتمع المدني في مصر، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد ٣٣، سبتمبر ٢٠٠٧، ص:(٢٠).

١٧) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص: (١٣- ١٨).

١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩،" العقد الاجتماعي في مصر "دور المجتمع المدني "، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨، ص (٥٩).

١٩) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مرجع سبق ذكره، ص ص :(٢٦- ٢٨).

٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، العقد الاجتماعي في مصر" دور المجتمع المدني "، مرجع سبق ذكره، ص:(٦٠).

٢١) يوسف بن صياح نزال البيالي: تطور المجتمع المدني وأثره على الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية،٢٠٠٧ص ص:(٨-٩).

٢٢) محمد منصور: تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والأقليات في الوطن العربي، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية،٢٠٠٣، ص:(٢٨).

٢٣) شريف منصور: تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والأقليات في الوطن العربي، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ٢٠٠٣، ص ص:(٤٠-٤١).

٢٤) حسن الشامي: تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والأقليات في الوطن العربي، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية،٢٠٠٣، ص :(٨٠).

٢٥) شريف منصور: مرجع سبق ذكره، ص ص:(١١٥- ١٢٢).

٢٦) أيمن السيد عبد الوهاب: المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في العالم العربي، العدد ١٨٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٧، ص:(٥)

٢٧) حسنين توفيق إبراهيم: التحول الديمقراطي في مصر"خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري (١٩٨١-٢٠٠٥)، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة،٢٠٠٦، ص ص(١٥٣ - ١٥٤).

٢٨) وجدي محمد بركات، تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، المؤتمر العلمي الثامن عشر، ١٦-٢٠٠٥/٣/١٧، ص١٣.

٢٩) أحمد علي مصطفى حجازي، المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية بالمجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التربية، ٢٠٠٣، ص٩٠.

٣٠) غازي الصوراني: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل، ٢٠٠٣، ص٤٠.

٣١) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص١٠١.

٣٢) عبد الله خليل، الدليل التشريعي العربي للمنظمات الأهلية ودليل مقارن للتشريعات: المبادرة العربية لتشريعات المنظمات الأهلية الدليل التشريعي العربي والدليل المقارن (برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية "الأجفند" الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٧١.

٣٣) محمد حافظ دياب، بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي، قراءات تحليلية نقدية (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٧) ص١٤.

٣٤) غازي الصوراني: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة لاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

٣٥) بنسعيد العلوي. س، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث. في المجتمع المدني في الوطن العربي، ص٤١-٦٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص١٨.

٣٦) يوسف مكي، نحو تأطير نظري لمفهوم المجتمع المدني، موقع التجديد العربي، ٢٠٠٥م، http://www.arabrenewal.org/articles/455/1/aIae-EAOiN-aUNi-aaYaaea-CaaIEaU-Caalai/OYIE1.html.

٣٧) عزمي بشارة: المجتمع المدني، دراسة نقدية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، صص٨٩_٩٠.

٣٨) محمد نعمان نوفل، بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلي على التعليم ودور منظمات المجتمع المدني في التعامل معها، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ١٩٩٢، ص٦٨.

٣٩) مؤسسة هنريخ بول، المجتمع المدني العربي تقييم التأويلات وتعيين التحديات. مكتب الشرق الأوسط وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠٠٤م.

٤٠) أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص١٠١.

٤١) وجدي محمد بركات: تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢_٣.

٤٢) نهى عبد الرازق محمد، إستراتيجية مقترحة للجمعيات الأهلية المصرية لتلبية الاحتياجات التربوية لذوي الإعاقة العقلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٠٩.

٤٣) نيفين عبد المنعم محمد، إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان، ٢٠٠٢، ص١١٥.

1) Hinnant, Charles c., "Nonprofit Organization as Inter-regional Actors: Lessons from southern Growth", Policy Studies Review, Spring/Summer 1995, 14:1/2.
2) Elbayar, Kareem (2005), "NGO Laws in Selected Arab States", International Journal of Non-for-Profit Law. volume 7, No.4, September 2005/3.
3) Business Forecasting Center (2006). "The Economic Impact of Non-Profit Organizations on the San Joaquin Economy", University of the Pacific, Elberhardt School of Business, Stokton, California, U,S.A., March.
4) (2) Lam, Wai-Fung and James L. Perry (2000). "The Role of the Nonprofit Sector in Hong Kong's Development", Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Volume 11, No.4.
5) (2) Wikipedia contributors, "Civil Society", Wikipedia, The Free Encyclopedia (14 July, 2016), p.61
6) Dyde, S.W. Hegel's Philosophy of Right. Hegel-by-Hyper Text, Marxists Organization Berlin, June 25th, 1820; Translated (1896), p.11.
7) Hegel, Georg Wilhelm Friedrich, Know, T.M. (Translator), Philosophy of Right (Galaxy Books). Oxford University Press (December 31, 1967), p.22.
8) Pelczynski, A.Z. "The Significance of Hegel's separation of the state and civil society' pp.1-13 in Pelczynski, A.Z. (ed.); The State and Civil Society. Cambridge University Press, (1984), p.20.